البروفيسور عمّار بوضياف

النّظام القضائي الإداريّ في الجزائر

- المبادئ
- التّطور
- الجهات القضائيّة الإداريّة
- مجلس الدّولة
- المحاكم الإداريّة للاستئناف
- المحاكم الإداريّة
- معيار المنازعة الإداريّة
- ضماناته
- التّطبيقات القضائيّة

الطّبعة الأولى

دار الأمة للنشر والتوزيع
Editions EL OUMA

Scanné avec CamScanner

عنوان الكتاب: النظام القضائي الإداري في الجزائر
اسم المؤلف: البروفيسور عمار بوضياف
الحجم: 15,5 × 23,5
عدد الصفحات: 365
ردمك: 978-9969-615-01-2
منشورات دار لايمة، 2025
الإيداع القانوني: أوت- 2025

جميع الحقوق محفوظة

للتواصل معنا

القليعة-تيبازة- الجزائر

الهاتف النقال :550.085.725 (0) 213 +

WWW NLLIBRAIRIE.COM

حقوق النشر محفوظة لمنشورات دار لايمة ©2025

يمنع طبع هذا الكتاب أو أي جزء منه بأي شكل من أشكال الطباعة أو النسخ أو الترجمة أو التسجيل المرئي والمسموع أو الاختزان بالحسابات الإلكترونية وغيرها من الحقوق إلا بإذن مكتوب من دار النشر لايمة.

Scanné avec CamScanner

فهرس الموضوعات

مقدمة.....5

الفصل الأول: المبادئ الأساسية للنظام القضائي الجزائري.....15

المبحث الأول: مبدأ استقلال القضاء وضماناته الدستورية والقانونية 16

المطلب الأول: مفهوم مبدأ الاستقلال ومكانته الدستورية 16

المطلب الثاني: الأساس الدستوري لمبدأ الاستقلال وضماناته 17

المطلب الثالث: مكانة مبدأ الاستقلال في النصوص الدولية والإقليمية 27

المبحث الثاني: مبدأ حياد القضاء 29

المطلب الأول: ضمانات حياد القضاء في الدستور الجزائري 31

المطلب الثاني: ضمانات حياد القضاء في القانون الأساسي للقضاء 33

المطلب الثالث: ضمانات حياد القضاء في قانون الإجراءات المدنية والإدارية.....35

المبحث الثالث: مبدأ مجانية القضاء 36

المبحث الرابع: مبدأ التقاضي على درجتين 39

المطلب الأول: الإطار الدستوري لمبدأ التقاضي على درجتين 40

الفرع الأول: دستور 1963 الأحكام المتعلقة بالعدالة وتساؤلات مطروحة.....40

الفرع الثاني: دستور 1976 الأحكام المتعلقة بالوظيفة القضائية وغياب كامل لمبدأ التقاضي على درجتين 43

الفرع الثالث: دستور 1989 الأحكام المتعلقة بالسلطة القضائية وغياب كامل مبدأ التقاضي على درجتين 44

الفرع الرابع: دستور 1996 تبني نظام الازدواجية وغياب كامل لمبدأ التقاضي على درجتين 47

Scanné avec CamScanner

الفرع الخامس: الأحكام المتعلقة بالسلطة القضائية في دستور 2016 وميلاد منقوص لمبدأ التقاضي على درجتين 52
الفرع السادس: الأحكام المتعلقة بالسلطة القضائية في دستور 2020 وميلاد كامل لمبدأ التقاضي على درجتين 57
المطلب الثاني: تعريف المبدأ وأهدافه العامة وموقف الفقه والتشريع منه 64
المطلب الثالث: النتائج المرتبة على إعمال مبدأ التقاضي على درجتين 72
المبحث الخامس: علانية الجلسات 72
المبحث السادس: تعليل الأحكام والأوامر القضائية (تسبيب الأحكام) 74
المطلب الأول: المقصود بتعليل أو تسبيب الأحكام القضائية 74
المطلب الثاني: الأساس الدستوري والقانوني لتعليل الأحكام القضائية 75
المطلب الثالث: الأهداف العامة من تعليل الأحكام القضائية 77
المطلب الرابع: ضمانات تعليل الأحكام والأوامر القضائية 79
المبحث السابع: مبدأ القاضي الفرد وتعدد القضاة 80
المطلب الأول: مبدأ القاضي الفرد 81
المطلب الثاني: مبدأ التشكيلة الجماعية أو قضاء الجماعة 82
المبحث الثامن: مبدأ المساواة أمام القضاء 87
المطلب الأول: مكانة مبدأ المساواة أمام القضاء في الدساتير الجزائرية 87
المطلب الثاني: مكانة مبدأ المساواة أمام القضاء في الصكوك الدولية والإقليمية 92
المطلب الثالث: ضمانات مبدأ المساواة أمام القضاء 95
الفصل الثاني: تطور القضاء الإداري 99
المبحث الأول: المرحلة الانتقالية جويلية 1962 حتى نوفمبر 1965 (نظام الازدواجية القاعدية) 100

Scanné avec CamScanner

المطلب الأول: قانون 62-153 واستمرارية تطبيق التشريع الفرنسي 100
المطلب الثاني: قانون 63-218 وإنشاء المجلس الأعلى 101
المطلب الثالث: الإصلاح القضائي لسنة 1965 المضمون والتقييم 106
الفرع الأول: النصوص السابقة لصدور الأمر 65-278 المتضمن التنظيم القضائي 107
الفرع الثاني: مضمون الإصلاح القضائي الذي حمله أمر 65-278 ونصوصه التطبيقية 108
الفرع الثالث: طبيعة النظام القضائي الجزائري الذي حمله أمر 65-278 المتضمن التنظيم القضائي 113
المبحث الثاني: قانون الإجراءات المدنية لسنة 1966 وتعديلاته المنصبة أساسا على المادة 7 122
المطلب الأول: قانون الإجراءات لسنة 1966 وتعديلاته المنصبة أساسا على المادة 7 123
المطلب الثاني: تعديل قانون الإجراءات المدنية سنة 1969 130
المطلب الثالث: تعديل قانون الإجراءات المدنية سنة 1971 132
المطلب الرابع: توجيهات الميثاق الوطني لسنة 1976 ومبادئ دستور 1976 135
المطلب الخامس: توسيع الغرفة الإدارية 1986 137
المطلب السادس: الإصلاح القضائي لسنة 1990 والتمييز بين الغرف الإدارية المحلية والغرف الجهوية 141
المبحث الثالث: التعديل الدستوري لسنة 1996 والتأسيس الدستوري لنظام الازدواجية 150
المطلب الأول: أسباب تبني نظام ازدواجية القضاء 150
المطلب الثاني: الآثار الناتجة عن تبني نظام ازدواجية القضاء 160

Scanné avec CamScanner

المبحث الرابع: التعديل الدستوري لسنة 2020 وآثاره على النظام القضائي والإجرائي 162

المطلب الأول: التأسيس الدستوري لمبدأ التقاضي على درجتين في جميع المواد.....163

المطلب الثاني: الآثار على مستوى النظام القضائي والتقسيم القضائي 171

المطلب الثالث: الآثار على مستوى الإجراءات 174

الفصل الثالث: المحاكم الإدارية جهة للقضاء الابتدائي في المادة الإدارية 177

المبحث الأول: المحاكم الإدارية في ضوء القانون 98-02 177

المطلب الأول: الأساس الدستوري والقانوني والتنظيمي للمحاكم الإدارية(الإطار الدستوري والقانوني والتنظيمي وتطوره) 178

المطلب الثاني: دراسة تحليلية للقانون 98-02 (الأداة المستعملة- بيانات النص-تأشيراته- تسميته- التقسيم- مضمون المواد) 180

الفرع الأول: الأداة المستعملة في النص 181

الفرع الثاني: بيانات النص تأشيراته وتسميته وتقسيمه 184

الفرع الثالث: مضمون القانون 98-02 المتعلق بالمحاكم الإدارية 188

أولا: الأحكام العامة.....188

ثانيا: التشكيلة والتنظيم.....202

ثالثا: أحكام انتقالية وختامية 210

المبحث الثاني: إصلاح 2022 ودمج المحاكم الإدارية ضمن التقسيم والنظام القضائي وتعديل القانون الإجرائي وتحديد اختصاصها الإقليمي 212

المطلب الأول: أحكام المحاكم الإدارية في ضوء قانوني التقسيم القضائي والقانون المتعلق بالمساعدة القضائية 213

المطلب الثاني: الأحكام المتعلقة بالمحاكم الإدارية في ضوء القانون العضوي 22-10 يتعلق بالتنظيم القضائي 215

Scanné avec CamScanner

المطلب الثالث: الأحكام المتعلقة بالمحاكم الإدارية في ضوء القانون 22-13 المتضمن تعديل قانون الإجراءات المدنية والإدارية 218
المبحث الثالث: رفع الدعوى أمام المحكمة الإدارية 225
المبحث الرابع: قرارات المحاكم الإدارية 228
الفصل الرابع: المحاكم الإدارية للاستئناف 231
المبحث الأول: تعريف المحاكم الإدارية للاستئناف أساسها الدستوري والقانوني والتنظيمي .232
المبحث الثاني: الأحكام المتعلقة بالمحاكم الإدارية لاستئناف في ضوء قانوني التقسيم القضائي والمساعدة القضائية 236
المبحث الثالث: الأحكام المتعلقة بالمحاكم الإدارية للاستئناف في ضوء القانون العضوي 22-10 يتعلق بالتنظيم القضائي 241
المبحث الرابع: تعديل بعض الأحكام المتعلقة بالاختصاصات القضائية لمجلس الدولة ونقلها للمحاكم الإدارية للاستئناف 243
المطلب الأول: الاختصاصات القضائية لمجلس الدولة قبل الإصلاح القضائي لسنة 2022 244
المطلب الثاني: الاختصاصات القضائية لمجلس الدولة في ضوء الإصلاح القضائي لسنة 2022 247
المبحث الخامس: الأحكام المتعلقة بالمحاكم الإدارية للاستئناف في ضوء القانون 22-13 المتضمن تعديل قانون الإجراءات المدنية والإدارية 248
الفصل الخامس: مجلس الدولة 251
المبحث الأول: تعريف مجلس الدولة خصائصه ودوره في حماية الحريات العامة.....252
أولا: التأسيس الدستوري لمجلس الدولة 250
ثانيا: قانونه العضوي الأول والتعديلات الواردة عليه.....251
ثالثا: صدور المرسوم الرئاسي المتضمن التشكيلة الأولى لأعضاء مجلس الدولة.....252

Scanné avec CamScanner

رابعا: قضاء مجلس الدولة وعلاقته بالحريات العامة.....252
خامسا: تعريف مجلس الدولة 254
سادسا: خصائص مجلس الدولة الجزائري مقارنة مع نظيره الفرنسي.....255
المبحث الثاني: التنظيم الإداري لمجلس الدولة ونظامه الداخلي 261
المبحث الثالث: الاختصاصات القضائية لمجلس الدولة 269
المطلب الأول: الاختصاصات القضائية لمجلس الدولة في ضوء القانون العضوي 98-01 وتعديلاته قبل 2022 272
المطلب الثاني: الاختصاصات القضائية بعد الإصلاح القضائي والإجرائي لسنة 2022 276
أولا: مجلس الدولة جهة لقضاء النقض.....274
ثانيا: مجلس الدولة جهة لقضاء الاستئناف 276
ثالثا: مجلس الدولة جهة للفصل في تنازع الاختصاص.....278
المطلب الثالث: وقفة مع بعض اجتهادات مجلس الدولة ومساهمته في تطوير مبادئ القانون الإداري الجزائري 281
الفصل السادس: التكريس القانوني للمعيار العضوي كأساس لتوزيع قواعد الاختصاص النوعي بين جهات القضاء العادي والإداري وضماناته القانونية 303
المبحث الأول: التكريس القانوني للمعيار العضوي في مختلف القوانين الإجرائية 304
المطلب الأول: المعيار العضوي أساس لتوزيع الاختصاص في قانون الإجراءات المدنية لسنة 1966 ومختلف التعديلات الواردة عليه (1966وما قبل 2008).....304
الفرع الأول: تبني المعيار العضوي كأساس لتوزيع قواعد الاختصاص في قانون الإجراءات لسنة 1966 305
الفرع الثاني: تثبيت المعيار العضوي كأساس للتوزيع في تعديل 1969.....306
الفرع الثالث: تثبيت المعيار العضوي كأساس للتوزيع في تعديل سنة 1971..308

Scanné avec CamScanner

الفرع الرابع: الاعتماد مجددا على المعيار العضوي كأساس للتوزيع في تعديل سنة 1986 311

الفرع الخامس: تثبيت أركان المعيار العضوي مرة أخرى في تعديل 1990 315

المطلب الثاني: تثبيت المعيار العضوي أساس للتوزيع في قانون الإجراءات المدنية لسنة 2008 والتعديلات الواردة عليه 322

المبحث الثاني: الضمانات القانونية لحماية المعيار العضوي كأساس للتقسيم 328

المطلب الأول: تعريف محكمة التنازع نشأتها وتطورها وخصائصها 329

المطلب الثاني: موجبات وأهداف إنشاء محكمة التنازع 334

المطلب الثالث: تشكيلة محكمة التنازع وتعديلها سنة 2025 (مبررات التعديل وقرار المحكمة الدستورية) 336

المطلب الرابع: إجراءات رفع الدعوى أمام محكمة التنازع 342

المطلب الخامس: صور تنازع الاختصاص وتطبيقاته 348

المطلب السادس: مساهمة محكمة التنازع في حماية قواعد الاختصاص النوعي (دراسة تطبيقية) 352

فهرس الموضوعات 359

Scanné avec CamScanner

يتضمّن الكتاب دراسة هيكليّة تتعلّق بالقضاء الإداري في الجزائر، حيث تضمّن مبادئ النّظام القضائي المكرّسة دستوريا، كما تضمّن الإطار القانوني للمحاكم الإداريّة، باعتبارها جهة للقضاء الابتدائي في المادّة الإداريّة، وكذلك الإطار القانوني لمحاكم الاستئناف الإداريّة، والإطار العضوي لمجلس الدّولة في ضوء التّعديلات الجديدة.

كما تضمّن المؤلّف معيار المنازعة الإداريّة وضماناته وتطبيقاته القضائيّة خاصّة على مستوى مجلس الدّولة ومحكمة التّنازع.

ISBN: 978-9969-615-01-2
9 789969 615012
1/110

إمسح هذا الرّابط
للاطّلاع على الفهرس

القليعة - تيبازة
024 280 771
0550 085 725
WWW.NLLIBRAIRIE.COM

Scanné avec CamScanner